2 June 2020
Arabic

رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل طيه رسالة من محمد عبد الله الحضرمي، وزير خارجية جمهورية اليمن، موجهة إلى الأمين العام (انظر المرفق)، تتعلق بمناشدة حكومة اليمن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتدخل والضغط على الحوثيين للسماح على الفور بوصول أفرقة الأمم المتحدة إلى خزان النفط العائم "صافر" لإجراء أعمال التقييم والصيانة التقنية اللازمة، لا سيما إثر تلف مواسير مياه البحر مؤخراً، الذي يزيد تفاقم خطر حصول كارثة بيئية في البحر الأحمر.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله علي فضل السعدي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية
الجمهورية اليمنية

عطفًا على رسائنا الموجهة إلى الأمم المتحدة بتاريخ 6 آذار/مارس 2018، و 10 أيار/مايو 2019، و 25 حزيران/يونيه 2019، و 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بشأن تدهور حالة خزان النفط العائم "صافر" في رأس عيسى والذي يحوي 1 140 000 برميل من النفط الخام، وطلب التدخل المباشر للأمم المتحدة لمساعدة الحكومة اليمنية لتقييم حالة الخزان وصيانتته وتفريغ كمية النفط المخزون تقديماً لحدوث كارثة بيئية واقتصادية كبيرة في البحر الأحمر،

أود إحاطة معاليكم بحدوث حالة طارئة على خزان صافر بتاريخ 27 أيار/مايو 2020 تتمثل بحدوث ثقب في أحد مواسير مياه البحر متسببة بتسرب المياه إلى غرفة المحركات، وهو ما قد يعرض السفينة للغرق أو الانفجار.

لقد مر أكثر من عامين على تحذير حكومة بلادي من هذه الكارثة المحتملة ومناشدتها لتدخل الأمم المتحدة، ولا تزال الميليشيا الحوثية ترفض السماح لفريق الأمم المتحدة بالوصول إلى الخزان النفطي، على الرغم من موافقة الحكومة على كل المقترحات والمبادرات المطروحة لمعالجة وضع السفينة، بما في ذلك المقترح الأخير لمبعوثكم الخاص المقدم في شهر نيسان/أبريل الماضي ضمن التدابير الإنسانية والاقتصادية.

لقد أصبح وضع السفينة، اليوم، في غاية الخطورة أكثر من أي وقت مضى، مما قد يؤدي إلى غرق أو تسريب أو انفجار الخزان في أي لحظة. وعليه، أناشدكم باسم حكومة الجمهورية اليمنية لتحمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤوليتهما القانونية والأخلاقية والضغط على الحوثيين للسماح على الفور ودون تأخير أو شروط مسبقة بوصول الفريق الفني من الأمم المتحدة لإجراء عملية التقييم والصيانة اللازمة وتفريغ كميات النفط المخزنة قبل حدوث واحدة من أكبر الكوارث البيئية والاقتصادية في الإقليم والعالم.

(توقيع) محمد عبد الله الحضرمي

وزير الخارجية